

نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية، في مؤتمر كوريا الجنوبية الدولي:

إيران تستهدف إنتاج ٢٠ ألف ميغاواط من الكهرباء النووية في أفق العشرين عاماً

الوفاء/ حذّر نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية في إيران، خلال مؤتمر الطاقة الدولي في كوريا الجنوبية، مع التأكيد على الحق غير القابل للتصرف لأعضاء معاهدة عدم الانتشار النووي في تطوير العلوم النووية السلمية، من تطبيق المعايير المزدوجة، والاحتكار في التكنولوجيات الناشئة، وحصانة مرنكي التهديدات ضدّ البنى التحتية النووية في العالم.

واعتبر حسين درخشنده الوصول المتساوي إلى المعرفة، والنقل الحرّ للتكنولوجيا، والتطوير بلا عوائق التزاماً غير قابل للمساومة للمعاهدات الدولية، قائلاً: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تطالب بالتطبيق المتوازن وغير التمييزي للالتزامات عدم الانتشار والاحترام غير المشروط للحقوق القانونية للدول».

إدانة تهديد البنى التحتية للطاقة وسلبية المؤسسات الدولية

واعتبر نائب رئيس منظمة



السياسية للولايات المتحدة أدت إلى توقف عدة مشاريع محطات توليد الطاقة ذات العقود الدولية المعتبرة وإلحاق خسائر مادية بالبلاد. إن الحماية الدولية للمنشآت السلمية قيد الإنشاء تُعد ضرورة لا غنى عنها للأمن العالمي المستدام.

للكالة، منتقداً الموقف السلبي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في صيانة الحياد وسيادة القانون الدولي. وكشف عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الضغوط السياسية الغربية على المشاريع النووية المشتركة، مُصرحاً: إن العراقيل

الطاقة الذرية الهجمات والتهديدات العسكرية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضدّ المنشآت النووية السلمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأمرة الدولية، وقرارات المؤتمر العام

استهداف ٢٠ ألف ميغاواط ودعم أمان محطة بوشهر

وأكد نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية، مع التشديد على ضرورة استخدام الطاقة النووية النظيفة وقليلة الكربون للحدّ من الغازات الدفيئة وتنويع سلة الطاقة، خارطة الطريق الاستراتيجية لطهران: تتابع الجمهورية الإسلامية، في إطار وثيقة أفق العشرين عاماً، تحقيق طاقة إنتاجية تبلغ ٢٠ ألف ميغاواط من الكهرباء النووية، مع الاعتماد على القدرات المعرفية المحلية، والارتقاء المستمر بمؤشرات الأسمان، وتطوير التعاون الدولي.

وحسب درخشنده، سُجّل أداء الأمان للوحدة الأولى في محطة بوشهر النووية خلال الأعوام من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٦، بناءً على تقييمات الرابطة العالمية للمشغلين النوويين، في أعلى مستويات المعايير العالمية، ويُعد نموذجاً مطمئناً لتوسيع أسطول المحطات النووية للجمهورية الإسلامية في إيران.

الشفافية الفنية في مواجهة الحملة السياسية الغربية

وأشار درخشنده إلى اتساع الأبعاد التطبيقية للبرنامج النووي الإيراني في قطاعات الطب، والأمن الغذائي، والبيئة، والصناعات المتقدمة، مُنوّهاً بأن إحصاءات التفثيش والوثائق الرسمية للوكالة الشفافية الهيكلية للجمهورية الإسلامية؛ وعليه، فإن التهرج الإعلامي واتهامات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبعض الأطراف الأوروبية المنسقة تأتي بدوافع سياسية بحتة وتفتقر إلى الوجهة القانونية. وقيم الوصول إلى التكنولوجيات الناشئة مثل المفاعلات الصغيرة وحذوية التركيب، والأنظمة النووية المتقدمة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي، بأنه شرط مسبق لإدارة مستقبل الطاقة في العالم، مضيفاً: لا ينبغي أن تكون التكنولوجيا أداة استئزاز سياسي واحتكار من قبل كتل القوى؛ فالصلات الفنية بين الحكومات تعتمد حصراً على أساس القانون الدولي وبعيداً عن المعايير المزدوجة.

اتفاق وزراء التعليم العالي والاقتصاد على تذليل العقبات الضريبية للأنشطة المعرفية

قفزة الإنتاج المعرفي لتطوير البنى التحتية العلمية، وتوجها بالاتفاقيات الرامية إلى إنشاء وتجهيز المختبرات المركزية وواحات العلوم والتكنولوجيا نحو النهاية المرجوة. وفي ختام الاجتماع، وضمناً لاستمرار هذه التعاونات وضمناً تنفيذها، تقرر تشكيل فريق عمل مشترك بين وزارة التعليم العالي ووزارة الاقتصاد لمتابعة آليات الدعم لقطاع العلم والاقتصاد وتفعيلها بدقة أكبر.

محدد للمنصات الرقمية والوحدات التقنية المستقرة في وحات العلوم والتكنولوجيا موضوعاً رئيسياً آخر لهذا الاجتماع. وبناءً على ذلك، تقرر إجراء التنسيق اللازم مع مصلحة الضرائب لصياغة إطار شفاف لحل المسائل الضريبية لهذه المجموعات.

الاستفادة من قانون قفزة الإنتاج لتجهيز المختبرات
كما أكد الطرفان على الاستفادة من طاقات قانون

إزالة خطر «ازدواج دفع الضرائب»

تمثل أحد المحاور الرئيسية لهذا اللقاء في بحث خطر ازدواج دفع الضرائب من قبل المكلفين المشمولين بـ«قانون قفزة الإنتاج المعرفي»، وفي هذا السياق، تم التوصل إلى التفاهم اللازم لمعالجة هذه المشكلة عبر الآليات القانونية.

تحديد الوضع الضريبي للمنصات الرقمية وواحات العلوم والتكنولوجيا
شكّل تحديد إطار ضريبي

سبل دعم التطوير العلمي، وإزالة العقبات الضريبية للأنشطة المعرفية، وتعزيز البنى التحتية التقنية، والارتقاء بالمرجعية العلمية للبلاد، وتوافقاً على تشكيل فريق عمل مشترك بين الوزارتين. وفي هذا الاجتماع الذي عُقد بحضور حسين سيمائي صراف وزير التعليم العالي، وسيد علي مدني زاده وزير الاقتصاد، جرى بحث وتبادل وجهات النظر حول أهم الهواجس الضريبية والاقتصادية للناشطين في هذا المجال.



الوفاء/ بحث وزير التعليم العالي والبحث والتكنولوجيا

ووزير الشؤون الاقتصادية والمالية، في اجتماع مشترك،

إعادة تفعيل «مجلس الدبلوماسية العلمية» في وزارة التعليم العالي



الترتيبات الدولية مثل مجموعة «بريكس». وفي الختام، تقرر عقد اجتماعات مجلس التنسيق لمراجعية الدبلوماسية العلمية في البلاد بصورة ثنائية الشهر (كل شهرين)، لكي تُتابع الأهداف المرسومة بضمناً تنفيذها أكبر.

واللجنة الوطنية لليونسكو، والجامعة الحرة، وجامعة المصطفى العالمية، ومؤسسة سعدي، والجهاد الجامعي، أكد المشاركون على ضرورة دخول المجلس بشكل موردي في الموضوعات الاستراتيجية، بما في ذلك التعاون مع

إدارة التعاون الدولي. كما حذّر سيد مهدي أبطحي، معاون البحث العلمي بوزارة التعليم العالي، من تداعيات عدم التنسيق بين المؤسسات، قائلاً: إن هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى ظهور مشكلات وعدم رضا الشركاء العلميين الأجانب. وطالب محمد حسين آيتي، المساعد الخاص لوزير الصحة، بوضع برنامج استراتيجي وتشغيلي لمعالجة قضايا محددة مثل الطلاب الدوليين. وفي هذا الاجتماع الذي عُقد بحضور ممثلي مختلف الوزارات والمؤسسات، بما في ذلك وزارة الخارجية، ووزارة الصحة، ومنظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية،

وإنشاء منصات عبر الإنترنت من قبل هذا المركز، لتوفير أرضية تعاون أكثر انسجاماً عبر تنظيم العمليات وتسهيل الوصول إلى المعلومات في مجالات مثل الإيفاء، والعقود، والتواصل مع الإيرانيين المقيمين في الخارج.

دعم الوثائق العليا للدبلوماسية العلمية

من جانبه، أكد علي رضا برادران، المفتش التعليمي في منظمة التفثيش العام للبلاد، استناداً إلى وثائق مثل قانون أهداف ومهام وزارة التعليم العالي والخريطة العلمية الشاملة للبلاد، على القدرة العالية للوثائق العليا في دعم التنسيق بين المؤسسات المسؤولة وإيجاد آلية أوضح في

فترة من التوقف، وذلك لتنظيم متطلبات هذا المجال في ظروف البلاد الخاصة -بما في ذلك إيفاء الأساتذة، وتنظيم العقود الدولية، والتواصل مع النخب خارج البلاد، واستقطاب الطلاب الدوليين - عبر التأثر الأوثق بين الجهات المعنية.

تصميم منصات عبر الإنترنت لتسهيل التعاون

وأشار إحسان قبول، رئيس مركز التعاون العلمي الدولي بوزارة التعليم العالي، في هذا الاجتماع، إلى سوابق المجلس، مؤكداً على وجود بعض التحديات في التعاون العلمي الدولي التي يتطلب حلها تأزراً بين الجهات المختلفة. وأعلن عن تصميم

الوفاء/ عُقد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق لمراجعية الدبلوماسية العلمية في البلاد في دورته الجديدة، باستضافة مركز التعاون العلمي الدولي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث والتكنولوجيا، وبحضور ممثلي الجهات ذات الصلة؛ وهو الاجتماع الذي أكد على ضرورة إيجاد مرجعية واحدة لتنسيق التعاون العلمي الدولي والمعالجة الهادفة لتحديات هذا المجال. وقد أسس هذا المجلس لأول مرة في عام ٢٠١٥ بهدف إيجاد التآزر بين المؤسسات الناشطة في مجال الدبلوماسية العلمية، وليعود مرة أخرى إلى جدول أعمال وزارة التعليم العالي بعد

الوفاء/ أكدت وزارة التعليم العالي والبحث والتكنولوجيا، في بيان هام، استجابةً للتوجيهات الأخيرة لقائد الثورة الإسلامية، ومع تجديد العهد مع مبادئ النظام، على ضرورة استمرار التسارع العلمي في البلاد، وتعزيز العلوم الأساسية والإنسانية، وتطوير ارتباط الجامعة بالصناعة، وتمكين النخب في الظروف الحساسة الراهنة. وجاء في البيان، مع الإشارة إلى أنّ الدفاع عن البلاد والصمود في وجه التهديدات قد أظهر أكثر فأكثر أهمية الاستثمارات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، أي العلم والتكنولوجيا وقدرات النخب: إنّ التأكيد الحكيم والمستقبلي لقائد الثورة الإسلامية على استمرار التقدم العلمي للبلاد، وذلك في خضمّ ظروف الحرب والدفاع عن الوطن، يعكس رؤيته العميقة لاستمرار مسيرة الاقتدار والاستقلال والأمن المستدام للجمهورية الإسلامية.

واعتبرت وزارة التعليم العالي هذه الرسالة التوجيهية خارطة طريق للتعليم العالي لعبور الوضع الراهن، وفتح آفاق جديدة في حدود المعرفة، وربط العلم بشكل أعمق بالمسائل الحقيقية للمجتمع، مُشددةً على أنّ التقدم العلمي للجمهورية الإسلامية خلال العقود الثلاثة الماضية إنما هو ثمرة جهاد الأكاديميين والإيمان العميق لقائد الثورة بقدرات الشعب الإيراني.

وأعلنت وزارة التعليم العالي، في هذا البيان، مع التأكيد على أنّ التقدم العلمي ليس أمراً ظرفياً بل هو ضرورة استراتيجية لمستقبل البلاد، عن سبع مهمات رئيسية لتحقيق توجيهات قائد الثورة:

١. تعزيز العلوم الأساسية والإنسانية: التخطيط الهادف، والدعم المستدام للبحوث الأساسية، والارتقاء بمكانة هذه المجالات في النظام العلمي للبلاد.

٢. توسيع حدود المعرفة: توفير الأرضية لتوليد الأفكار، والبحوث الرائدة، ومعالجة المسائل العلمية غير المحلولة.

٣. تمكين النخب: أفساح المجال للمواهب الشابة، ومشاركتهم الفعالة في حل مسائل البلاد، ولعب دور فاعل في الساحات الإدارية.

٤. توثيق الارتباط بين الجامعة والمجتمع: توسيع التعاون المستدام مع قطاع الصناعة، والقطاعات الإنتاجية، والشركات المعرفية، والمؤسسات المعنية بالمياه، والتربة، والغذاء، والطاقة، والتكنولوجيات الناشئة.

٥. تعزيز الاستقلال التكنولوجي: تطوير البنى التحتية البحثية، وإزالة الاختناقات التكنولوجية، وتحويل المعرفة إلى منتجات وحلول مؤثرة.

٦. الاستفادة من الحكمة الجماعية: تعزيز المشاركة الفعالة للأساتذة والباحثين والنخب في صنع القرار المتعلق بمستقبل العلم والتعليم العالي.

٧. الارتقاء بجودة التعليم العالي: التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للجامعة، والأخلاق العلمية، والاستجابة للاحتياجات الأساسية للبلاد.

وأكدت وزارة التعليم العالي والبحث والتكنولوجيا، انطلاقاً من إيمانها بأن رأس المال البشري المبدع والمحفز هو الدعم الأهم لتقدم البلاد، على ضرورة توفير بيئة باعثة على الأمل، وديناميكية، ولائقة للأنشطة العلمية والبحثية. ويُعدّصون رأس المال النخبوي، وتعزيز ارتباط الأكاديميين بمسائل واحتياجات إيران، وتوفير الأرضية لازدهار المواهب، من المسؤوليات الأساسية لنظام التعليم العالي في مسار تحقيق توجيهات قائد الثورة الإسلامية. وفي ختام هذا البيان، أكد المجتمع الأكاديمي في البلاد -من خلال تجديد الميثاق مع المبادئ السامية للثورة الإسلامية وإحياء ذكرى قائد الثورة الشهيد، ومع الإعراب عن التقدير للاهتمام الخاص الذي يولييه قائد الثورة الإسلامية للعلم والتكنولوجيا- ثقته التامة بأنه سيبدل قضاير جهده وبكل طاقاته لتعميق الحراك العلمي للبلاد، وتربية الأجيال القادرة، وتحويل الطاقات العلمية للجمهورية الإسلامية في إيران إلى ركيزة متينة للتقدم والرفاه والاقتدار الوطني، دون التفريط في أي جهد جدير.

وتأمل أن تستمر مسيرة التقدم العلمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية بقوة وتوسع متزايدين، اتكالاً على الله المتعال، وبهمة المجتمع العلمي وجهاد النخب والأكاديميين، وأن تكون الجامعة الإيرانية أكثر فأكثر محورا لإنتاج المعرفة، وتنمية الفكر، وحل مسائل البلاد، وممهدة لتحقيق الجمهورية الإسلامية في إيران مكانة تليق بها في صدارة المرجعية العلمية والتكنولوجية العالمية.